القيم الاجتماعية داخل المجتمع الريفي في نسق الضبط الاجتماعي

نشادي عبد القادر

طالب دكتوراه

جامعة الجزائر 02

الملخص:

يعد الضبط الاجتماعي سمة ملازمة لكل المجتمعات الإنسانية،لاسيما المجتمعات الريفية، وجد في مرحلة متقدمة من تشكيل التجمعات الإنسانية، لضبط تجمعاتهم وتنظيم قواعد التوافق بين معايير الفرد الذاتية والقيم الاجتماعية، وظهرت أشكاله المباشرة وغير المباشرة في توجيه سلوك الأفراد الذين تتجاذبهم الغرائزوالأهواء والدوافع والرغبات المختلفة ،ولذلك فالضبط أهم وظيفة تبقي على البناء الاجتماعي، من خلال أشكال القوى ذات التأثير الفعال التي تعمل على تدعيم التماسك الاجتماعي، وضبط سلوك الأفراد، من خلال القيم والمعاييرو التي من أهم أدوات الضبط الاجتماعي التي تلعب دورا كبيرا جدا في عملية رصد السلوك داخل كيان المجتمع من ثم محاولة إحباط أي عملية تغيير لا يرتضيها المجتمع.

الكلمات المفتاحية:الضبط الاجتماعي،القيم،النسق،النظام الاجتماعي،المجتمع الريفي

الملخص باللغة الفرنسية:

le résume

La réglementation sociale et le caractère de toutes les sociétés hummaines, en effet, ellorganiee les critères individuelles des personnes et les valeurs sociales, la réglementation sociale oriente les individus qui fut face a toutes les forues06 desseins elle renforce le réglemente sociale a travers le valeurs et les critères ,elle protège le société de toutes formes de transgression

Mots clés : la réglementation sociale, les valeurs, les types, la règlement social

الإشكالية:

إن التفكير في مسألة الضبط ودور النظم والجماعات باعتبارها ضوابط لسلوك الأفراد قديم قدم المجتمع الإنساني ، واتخذ الضبط الاجتماعي لتحقيق بعض الأساليب لتنظيم العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع من أجل إشباع حاجاتهم ولضمان استقرار المجتمع واستمراره ، إذ أن من طبيعة النفس الإنسانية التأثر بالغرائز المختلفة التي تسيطر على سلوك الإنسان وتبعده عن الطريق السوي إذا لم يجد الوسيلة الضابطة لسلوكه،ويمكن تتبع أصول فكرة الضبط الاجتماعي لدى العلامة العربي ابن خلدون في القرن الرابع عشر الميلادي باعتباره أول رائد اجتماعي نوه بأهمية الضبط وضرورته حتى ولو لم

يذكر صراحة المصطلح حيث أشار في مقدمته بصورة واضحة وتحديدا في قوله : « إن الاجتماع للبشر ضروري ولابد لهم في الاجتماع من وازع حاكم يرجعون إليه ، وحكمه فيهم إما أن يستند إلى شرع منزل من عند الله يوجب انقيادهم إليه إيمانهم بالثواب والعقاب عليه ، أو إلى سياسة عقلية يوجب انقيادهم إليه ما يتوقعونه من ثواب ذلك الحاكم بعد معرفته بمصالحهم ، فالأولى يحصل نفعها في الدنيا والآخرة ، والثانية إنما يحصل نفعها في الدنيا فقط»،أما في بداية القرن 20 فان الضوابط اتسمت بالالتزام إذ كانت مطابقة للمرحلة التقليدية والمحافظة ،وتعكس الظروف التي عاشتها المجتمعات الإنسانية حينها إلا أن تطور المجتمعات وتغيرها بعد الحربين الأولى و الثانية أصبحت أكثر انفتاحا على إفرازات الحرب من تحضر وتصنيع واهتمام بالتنظيمات الثانوية أكثر من الأولية وبالقوانين الوضعية أكثر من العرفية واستحلال العلاقات الاجتماعية الشخصية الظرفية و السطحية والمصلحية محل العلاقات القرابية الدموية.

وعليه فمفهوم الضبط الاجتماعي من وجهة نظر المنظومة الاجتماعية يشير إلى مختلف القوى التي يمارسها المجتمع للتأثيرعلى أفراده ويستعين بها على حماية مقوماته والحفاظ على قيمه ومواصفاته، ويقاوم بها عوامل الانحراف ومظاهر العصيان والتمرد، فينطوي مفهوم الضبط على تقرير العلاقة بين الفرد والنظام الاجتماعي، وعلى كيفية تقبل الأفراد وفئات المجتمع للطرق والأساليب التي يتم بها الضبط.

ومن المعروف أن تحقيق الضبط في المجتمع يتم من خلال الأشكال الرسمية ممثلة في المحاكم وأجهزة الشرطة والأمن عموما وغير الرسمية كالأعراف والتقاليد والقيم الاجتماعية وغيرها، والتي تتباين آثارها بحسب نوع الأدوات والأساليب التي يستخدمها، وكلما قوي نفوذ هذه الأساليب على الأفراد ظهرت آثار الضبط الاجتماعي في الالتزام بالمعايير الاجتماعية.

وتعتبر العادات و التقاليد ومجموعة القيم التي يحترمها مجتمع ما من أهم أدوات الضبط الاجتماعي التي تلعب دورا كبيرا جدا في عملية رصد السلوك داخل كيان المجتمع من ثم محاولة إحباط أي عملية تغيير لا يرتضيها المجتمع،ويتضمن مفهوم القيمة بالمعنى الاجتماعي اتخاذ قرارأوحكم يتحدد على أساسه سلوك الفرد أو الجماعة إزاء موضوع ما ويتم ذلك بناء على نظام معقد من المعايير والمبادئ وهذا معناه أن القيمة ليست تفضيلا شخصيا أو ذاتيا بل تفضيل له ما يبرره في ضوء المعايير الاجتماعية العامة، فالقيم هي الحكم الذي يصدره الإنسان على شيء ما مهتديا بمجموعة من المبادئ والمعايير التي وضعها المجتمع الذي يعيش فيه ، والذي يحدد المرغوب فيه والمرغوب عنه من السلوك أو هي اهتمام أو اختيار أو تفضيل يشعر معه صاحبه أن له مبرراته الخلقية أو العقلية أو الجمالية أو كل تلك مجتمعة ، بناء على المعايير التي تعلمها من الجماعة ووعاها في خبرات حياته نتيجة عملية الثواب والعقاب والإتحاد مع غيره أو الارتباط به.

وتعد القيم من المفاهيم الجوهرية في جميع ميادين الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وهي تمس العلاقات الإنسانية بكافة صورها لأنها ضرورة اجتماعية ولأنها معايير وأهداف لابد أن نجدها في مجتمع منظم سواء أكان متخلفاً أو متقدماً فهي تتغلغل في الأفراد في شكل اتجاهات ودوافع وتطلعات ، وفي بعض المواقف الاجتماعية تعبر القيم عن نفسها في شكل قوانين وبرامج للتنظيم الاجتماعي والنظم الاجتماعية[1]، وتتجمع كل القيم في الثقافة الواحدة وترتبط معا كعناصر نسق واحد ، ويؤدى النسق القيمي مجموعة من الوظائف من أهمها[2]:

-تزويد أعضاء المجتمع بمعنى الحياة والهدف الذي يجمعهم من أجل البقاء وبقدر ما تتوحد قيم الجماعة وتتفق بقدر ما يتحقق الانسجام والاستقرار للمجتمع.

-ربط أجزاء الثقافة بعضها بالآخر فترتبط العناصر المتعددة والنظم حتى تبدو أنها متناسقة.

- تمارس القيم إلزاماً معينا علي الأفراد مما يؤدي لوجود تشابه أخلاقي بين أعضاء مجتمع معين.

يحدد النسق القيمي لكل مجتمع مشكلاته الاجتماعية فالمشكلة لا يكون لها كيان بدون تعريفها عن طريق القيمة.

ويتجلى هدف حرص الفرد على الالتزام بمختلف الأساليب والأدوات السابق ذكرها حتى يبقي على مكانته الاجتماعية التي هو فيها أو من أجل الارتقاء إلى مكانة أعلى وإزاء ذلك يخضع لمؤثرات وضغوط جماعته وليس حبا فيها بل لإشباع حاجته الشخصية المتمثلة في الحفاظ على مكانته الاجتماعية حيث يشير لابير » أن ضغوط الجماعة تكون أكثر تأثير على أعضائها إذا كان حجم الجماعة قليل و ترتبط بعلاقات اجتماعية حميمة و ودية ، بمعني أن هذه الجماعة يسودها الوفاق والانسجام فيما بينها ، بمعنى آخر أن الجماعة تكون واسطة لإشباع حاجة الفرد.

ولما كانت القيم من بين أهم أساليب الضبط الاجتماعي في كل المجتمعات الإنسانية باختلاف عقائدها وألوانها وكذا مناطق تواجدها لاسيما منها الريفية، جاءت هذه الورقة البحثية المتواضعة حتى ترفع اللبس عن بعض الغموض عن مفهومها ودورها وأهم نظرياتها وذلك من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:مامدى تأثير القيم الاجتماعية داخل المجتمعات الريفية على الضبط الاجتماعي؟

وللإجابة على هذا التساؤل وتساؤلات أخرى سنتناول الموضوع من محورين:

المحور الأول:ماهية المجتمع الريفي و الضبط الاجتماعي وأهم نظرياته.

المحور الثاني:أساليب تفعيل القيم الاجتماعية لتحقيق الضبط الاجتماعي.

المحور الأول:ماهية الضبط الاجتماعي وأهم نظرياته.

1- ماهية المجتمع الريفي:

إن المجتمع الريفي يتكون من مجموعة من الأنساق الاجتماعية مثل النسق الاقتصادي ،النسق القرابي،النسق السياسي،النسق الديني،النسق القيمي،النسق الايكولوجي....الخ،ولكل نسق من هذه الأنساق وظيفته المنوطة به،والتي يؤديها معتمدا على قيام الأنساق الأخرى بوظائفها المنوطة بها أيضا،فضلا عن أننا نستطيع فهم أي نسق من هذه الأنساق بمنأى عن الأنساق الأخرى والسياق الاجتماعي العام للمجتمع[3].

كما يعرف على أساس إحصائي كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية حيث استخدم إحصاء حجم السكان كمؤشر لتنمية البيئة الريفية، حيث ذكر علماء الاجتماع الريفي أن المجتمع الذي يقل عدد سكانه عن 2500 نسمة فهو مجتمع ريفي أما إذا زاد عن ذلك فهو (مجتمع حضري) ولو كان يعمل في الزراعة[4].

كما أعطى كوبر وهومن أدق الأنثروبولوجيين محددا للفلاحين خلال ذكره لخصائص الحياة القروية التي تتلخص في :»...في أنهم يعتمدون على فلاحة الأرض وأنهم لايعيشون منعزلين تماما كما هو الحال في التنظيمات العشائرية والقبائلية ،إذ

أنهم مرتبطون إلى حد ما بأسواق المدن ولكنهم ينقصهم الاستقلال السياسي والاكتفاء الذاتي الذي تتمتع به هذه العشائر والقبائل[5].

2- ماهية الضبط الاجتماعي:

يعرف الضبط لغة: بأنه لزوم الشيء و حبسه ، ضبط عليه و ضبطه يضبط ضبطا و ضباطه ، وقال الليث : الضبط لزوم شيء لا يفارقه في كل شيء ، و ضبط الشيء حفظه بالحزم ، والرجل ضابط أي حازم و رجل ضابط و ضبطي : قوي شديد و في التهذيب : شد البطش و القوة و الجسم[6].

اصطلاحا: يرى ابن خلدون على أن الضبط الاجتماعي من الضرورات اللازمة للمجتمع،وهو ذو أهمية اجتماعية،فهو يرى انم الضبط لازم للحياة الاجتماعية،وأنه في نفس الوقت ناجم عن خاصة طبيعية في الإنسان وأن فائدته المحافظة على المصلحة العامة للأفراد في المجتمع،وعلى مصلحة الحاكم في استقامة حكمه[7]، كما يعرفه بأنه:كافة الجهود والإجراءات التي يتخذها المجتمع أو جزء من هذا المجتمع لحمل الأفراد على السير على المستوى العادي المألوف المصطلح عليه من الجماعة دون انحراف أو اعتداء[8]، أما دوركايم فيرى أن الضبط أي عامل يتدخل في سلوك الفرد يعد عاملا ضابط ، فالضبط لا يتعلق بالفرد ذاته و ليس مفروضا عليه من الخارج ، إنما هو جزء من الموقف العام الذي يتم فيه الفعل وحسب جارلس هرتون كولي رأي بان الضبط الاجتماعي ماهو سوى احد أوجه العلائق المتبادل بين الفرد و المجتمع أي كل منهما يضبط الأخرى من أجل حماية وجوده و بقائه في النسيج الاجتماعي[9]،وقد أوضح روس بأن فكرة الضبط التي كانت تستخدم في أدبيات علم الاجتماع في بداية نشوئه على أنها تمثل مفتاحا يفتح العديد من الأبواب كما كانت تمثل جسرا موصلا بين المؤسسات الاجتماعية في شرح كيف يستطيع الأفراد أن يعيشوا متقاربين بعضهم من بعض واشتراكهم في أهداف واحدة أن لم تكن متشابهة مما تجعلهم في درجة معينة من الانسجام والوئام تكون بذلك تشكيلات جماعاتية واتحادية، ويمكن القول بصفة عامة أن إصدارروس كتابه الضبط الاجتماعي عام 1901 كان عاملا أساسيا في لفت الانتباه إلى ضرورة الاهتمام بفهم ودراسة الضبط الاجتماعي الذي عرفه بأنه»سيطرة اجتماعية مقصودة وهادفة»[10].

كما يذهب جوردون مارشال في تعريفه للضبط على انه مصطلح يستخدم على نطاق واسع في علم الاجتماع ليشير إلى العمليات الاجتماعية التي ينتظم بها سلوك الأفراد أو الجماعات وحيث أن كل المجتمعات لديها معايير وقواعد لضبط السلوك فان كل مجتمع تكون لديه آليات لتأكيد الامتثال لهذه المعايير والتعامل مع الخروج عليها أو الانحراف عنها والمسالة بالنسبة لعلماء الاجتماع ليست تأكيد وجرد الضبط الاجتماعي وإنما تحديد طبيعته بشكل دقيق وتحديد آلياته العاملة في ظل سياقات اجتماعية بعينها[11].

والضبط يشير إلى مجموعة القيم والمعايير السائدة في المجتمع والتي يمكن من خلالها تنقية التوترات والصراعات التي تحدث بين الأفراد حتى يمكن تحقيق التماسك والتواصل بين الأفراد والجماعات[12]،وعليه فمصطلح الضبط يختلف وفقا للغة المجتمع وتطوره لأن معناه في اللغة الانجليزية غير ما يعنيه في اللغات الأوروبية الأخرى كاللغة الفرنسية و الروسية والألمانية ففي اللغة الانجليزية يعني النفوذ أو القوة أو التسلط والسلطة خلافا لمعناه في اللغات الأوروبية الأخرى التي يعني

وفقها الإشراف والمراقبة والتقصي والمتابعة كما يعني في الولايات المتحدة الأمريكية،و يختلف معناه وفق طرح العلماء إذ ذهب روس وجايس هيرتون كولي إلى استخدام المعني الأوروبي غير البريطاني بينما باقي علماء الاجتماع الأمريكان فقد عنوا به النفوذ والتسلط والقيود.

أما حال المجتمعات المتخلفة فان القيم والتقاليد والمحافظين ورجال الدين ممثلين للضبط أكثر من القانون والشرطة والحكام والقضاة بينما في المجتمعات المتطورة تكنولوجيا فمكانة القانون ورجاله أجدر بتمثيل الضبط الرسمي ولا مجال في التأثير والضبط لرجال الدين ودعاة التقاليد الاجتماعية[13].

3- أهداف الضبط:

يمكن إدراج أهم أهداف الضبط في النقاط التالية:

* العمل على تحقيق الامتثال لمعايير وقيم الجماعة الاجتماعية لكي يشعر أفرادها بشعور جمعي واحد يجمع بينهم كقاسم مشترك وهنا نركز على عنصر الامتثال لا الخضوع عن طريق القهر الإلزامي لأنه متى اهتدى ممارس الضبط لتحقيق الامتثال أصبح الفرد بمقتضاه مقتنعا وبالتالي يصبح الفرد عضو نافع للمجتمع.

* المحافظة علي درجة عالية من التضامن الاجتماعي بين أفراد الجماعة الاجتماعية من أجل دوام بقائها ومتانتها.

* دعم و تعزيز أصحاب المواقع العليا ممن يملكون سلطة ونفوذا اجتماعيا أي الفئة الحاكمة ،وهذا يعني أن أفراد السلطة الحاكمة يستخدمون وسائل الضبط سواء أكانت رسمية إلزامية قانونية أو غير رسمية تهدف لدعم مشروعية حكمهم الفئوي داخل مجتمعهم، وهنا يتحقق الضبط بشكل قسري وإلزامي مما يجعل الجماعات الخاضعة له مرغمة على ذلك وبالتالي لا يمكنها الانسجام بشكل نفعي وناجع وهو الأمر الذي سينعكس سلبا علي المدى القريب والبعيد طالما أن أفراد السلطة الحاكمة معتمدين هذا الأسلوب في سبيل تجسيد الضبط.

* احترام الحق العام والخاص والنظام الاجتماعي[16].

* إرقاء السلوك الاجتماعي بشكل يصبح يتماشى وينسجم مع جميع القرارات التي تسود المجتمع بإلغاء هدف الالتزام والانضباط لذلك ،وهذا لا يتأتى إلا بالأسلوب الإقناعي لأن القوانين المفروضة كلما كانت تخدم الشرائح الاجتماعية الواسعة من المجتمع كلما كتب لها النجاح بخلاف أن كانت لصالح شريحة أو فئة اجتماعية معينة على حساب مصالح الشرائح العامة كتب لها الزوال حال زوال صادرها أو فارضها.

* منع التجاوزات والفروقات الفردية ومعاقبة مرتكبيها عن طريق آليات الضبط التي تتحرك وفق الانحراف السلوكي الصادر عن صاحبه مثل الشرطة والمحاكم والمعايير العرفية وسخط الناس إلى غير ذلك من الآليات ولا نتصور بالضرورة أن تنجح هذه الآلية في نفع الفرد وعقابه إذ تبينت استجابة الفرد لتلك الآليات الموجهة لها ونحوه وقد يتجاوب وينسجم لذلك.

* تحقيق الأمن الاجتماعي : يعد أنجع سبيل لتحقيق التكافل الاجتماعي للأفراد لأن وسائل وطرق تنفيذ هذا الأخير تختلف وفق مصالح ودوافع ومواقف الأفراد تجاه الجماعات الثقافية المتباينة التي تمثل العصب الرئيسي في نسق الضبط ،فمن

البديهي القول أن جميع المجتمعات تتصف بالتنوع الفئوي، إذ هناك جماعة كبيرة سائدة ومسيطرة تعيش معها جماعات فرعية لها ثقافتها الخاصة بها كالأقليات العرقية والدينية والطائفية ،ولنا نماذج حية في دول الشرق الأوسط وما تعانيه من هذا التمزق العرقي الديني والطائفي الذي يحول دون تحقيق الأمن الاجتماعي ومدى انعكاسه الايجابي على تحقيق الضبط واستقرار الأمة[14]،ولعل ما يحدث من اقتتال طائفي في لبنان والعراق وأخيرا سوريا لخير دليل على ذلك.

4- أنواع الضبط الاجتماعي:

لقد اختلف علماء الاجتماع في تحديد صور الضبط الاجتماعي وأنواعه،ونورد بعض هذه الأنواع وفقا لصورها:

- من حيث السلبية والايجابية:

أ- الضبط الاجتماعي الايجابي:ويعتمد على دافعية الفرد الايجابية للامتثال،ويتم تدعيم هذا النوع من الضبط عن طريق المكافآت التي تتفاوت من المنح المادية الملموسة إلى الاستحسان والتأييد الاجتماعي وتعتد صورة الضبط الاجتماعي على استدماج الفرد للمعايير الاجتماعية والقيم وتوقعات الدور من خلال عملية التنشئة الاجتماعية مما يدفع الفرد إلى الامتثال لأنه يعتقد في صدق المعيار الاجتماعي لذلك تعتبر المكافآت والعقوبات مدعمة للدافعية أكثر منها مصدرا أساسيا لها،لذلك يعتبر استدماج القيم والمعايير الاجتماعية عن طريق أعضاء المجتمع ضروريا لاستقرار هو يمكن أن تكون صور هذا الضبط رسمية أو غير رسمية[15].

ب- الضبط الاجتماعي السلبي:يعتمد على العقاب أو التهديد به،مثل القوانين التي تتضمن الإعدام أو السجن أو الغرامة والعادات الشعبية التي يتحمل مخالفتها عقوبة السخرية والاستهجان الاجتماعي أو نبذ الجماعة له،ويمكن أن تكون صور الضبط الاجتماعي السلبية رسمية أو غير رسمية ويعتبر هذا النوع من الضبط مفروضا لات الفرد يتمثل لتجنب النتائج غير المرغوبة إذا حاول خرقها أو انتهاكها[16]

- من حيث الرسمية:

أ- الضبط الاجتماعي الرسمي:ويتضمن السلطة والقوانين والقواعد واللوائح التي تحدد المكافآت(أي الجزاءات الايجابية مثل الدرجات والشهادات العلمية والجوائز والميداليات والمكافآت المادية)وكذلك العقوبات(كالجزاءات السلبية المنظمة التي تتمثل في الإعدام أو السجن أو النفي)

ب- الضبط الاجتماعي غير الرسمي:ويتجلى في صور مختلفة لا تعتمد على العنف والقوة وتظهر وسائل هذا النوع من الضبط بصورة تلقائية وتتراوح هذه الوسائل من التحكم والسخرية إلى الغيبة والثرثرة وإطلاقه الشائعات إلى إثارة الفضائح إلى عزل الفرد أو نبذه من حضيرة المجتمع وهذه الوسائل تحقق أهدافها تماما في المجتمعات التقليدية الصغيرة التي يقوم التماسك الاجتماعي فيها على أساس العلاقات الشخصية المباشرة،حتى يشعر الفرد بقسوة هذه الوسائل وفاعليتها فيحاول الامتثال وفقا لأنماط السلوك المقررة اجتماعيا[17].

- من حيث درجة التسلط:

ميز جيرام داود في دراسته ظاهرة الضبط الاجتماعي داخل المجتمعات الإنسانية بين نوعين من الضبط هما:

- ✓ الضبط الأبوي(أو التسلطي)
- ✓ الضبط الاجتماعي أو الديمقراطي

ويعتمد الضبط الأبوي أو التسلطي على سيادة شخص المتسلط داخل أي من التنظيمات كالأب في الأسرة والمعلم في الحرفة والفنان في الفن...الخ، وعلى العكس من الشكل الأبوي للضبط يتسم بالتسلط نجد أن الشكل الاجتماعي للضبط يتسم بالديمقراطية والشعبية،ولم يظهر هذا الشكل الأخير إلا منذ ما يقرب من مائة عام فقط،ويتميز العصر الحديث في نظر داود بسيادة الضبط الاجتماعي الشعبي...وعندما يسود الضبط الاجتماعي تصبح الجماعة أو المجتمع ككل هو مصدر السلطة[18].

5- فاعلية الضبط[19]:

إذا أراد المجتمع أن يستمر في وجوده الاجتماعي عليه أن يمتلك شروطا وضوابط خاصة به لضبط وتوجيه أفراده نحو الالتزام بقواعده ومعاييره وقيمه التي وضعها وحددها كآليات ضبطية لتربطهم بأهدافه من أجل جعلهم متماثلين في سلوكهم وتفكيرهم حسبها،ولا يتم تحقيق هذه الطلبات من قبل المجتمع إلا من خلال وجود آليات ضبطية مجتمعه تكمن في الضوابط الداخلية التي تتكون من خلال تدوين المعايير في ضمير الفرد ومشاعره ووجدانه عبر التنشئة الأسرية و الدينية و المدرسية غايتها جعل الأفراد حاملين دوافع ذاتية تساعدهم على التصرف الاجتماعي وكأنهم شخص واحد.

فالانضباط الداخلي يحدث عندما يقبل الأفراد معايير الجماعة أو المجتمع على أنها تمثل جزءا من ضمائرهم الاجتماعية و يعدوها جزءا من هويتهم الذاتية تغرسها عملية التنشئة الأسرية في بداية مرحلتها لتجعله احد أوجه ذات الفرد لدرجة أنه عندما يكون بمفرده بعيدا عن أعين الناس ولا يوجد شخص يراقبه يتصرف حسبها وملتزما بها إلا أنه قد ينحرف أحيانا عنها و يبتعد عن توقعاتها بسبب أو بغير سبب و هذا لا يعني أن أفراد الجماعة أو المجتمع لا يتصرفون تصرفا واحد بل هناك فورقات فردية تباينات بينهم أي الامتثال و الانضباط عند أفراد المجتمع يكون بالدرجة لا بالنوع، أي بدرجات متفاوتة علما بان هذا الامتثال والانضباط المنسجم يبرز من دخيلة الفرد و ليس بسبب الخوف من عقوبة خارجية وإذا حصل انحراف عن هذه المعايير و القيم التي نشأ عليها في أسرته فان ذلك يرجع إلى خضوعه لضغوط خارجية استجاب لها فجعلته منحرفا عن ضوابطه الداخلية ،فالتماثل والانضباط الداخلي يكون عفويا لا إراديا لا يستطيع التحكم فيه في اغلب الأحيان لكن هذا قد يتأثر بمؤشرات خارجية أقوى من ضوابطه الداخلية فيستجيب لها عندئذ ينحرف عنها، فالهدف من كل هذا توضيح فاعلية الضبط الداخلي النابع من المعايير و القيم الاجتماعية عند الأفراد بحيث يمنعهم من التفكير أو الإقدام على سرقة أموال الغير لأنهم حاملون قواعد أخلاقية ومعايير دينية وقيم اجتماعية تحرم ذلك وتعده عملا خاطئا،وهذا يعني أنهم لم يسرقوا لا بسبب خوفهم من معاقبتهم و سجنهم بل بسبب معتقدهم المعياري و الأخلاقي الموجود في ضميرهم الذي يعده عملا خاطئا ومدانا من قبل المجتمع،على أن الضمير الداخلي للفرد هو الذي منع من التفكير أو الإقدام على سرقة مال الغيروعليه فالضابط الداخلي هو الأكثر تأثيرا في تصرف الفرد.

من خلال ما سبق يمكن أن نطرح التساؤل حول الكيفية التي تجعل الفرد يستوعب وينسجم مع المعايير والقيم الاجتماعية و تصبح كمنبه و رقيب عليه لكي يلتزم بها ولا يخرج عنها،ويتوقف ذلك على مدى تقبل الفرد لمفاهيم و أفكار

الحياة التي ينتمي إليها ويعيش في وسطها مثل الأسرة والأصدقاء و الأقارب و الجيرة ويلتزم بموجبها في حياته اليومية عند تعامله مع غيره ومع مرور الزمن تصبح جزءا من سلوكيته اللاإرادية أي جزءا من شخصيته الاجتماعية[20] ،وهذا التقبل للمفاهيم لا يحصل إلا من خلال أحد أساليب التنشئة الاجتماعية التي تأخذ بها الأسرة والمدرسة والأصدقاء عن طريق الثواب والعقاب أو التعلم المكتسب وما يشاهده من أحكام استلطاف واستهجان أفراد أسرته وأصدقائه التي تكون بمثابة مرآة اجتماعية يجد فيها صورته وغالبا ما تكون هذه الأخيرة منهجا ورقيبا عند تعامله مع الآخرين.

من هنا يبدأ بملاحظة تصرفاته وطريقة تفكيره يراقبها من خلال تصوراته ووعيه لما يشاهده من مواقف أفراد جماعته التي يتعامل معها فيصبح بمقتضى ذلك متوجسا و حذرا ويقظا حتى لو لم يكن واقعا تحت مراقبة أعين الآخرين أي وحيدا.

ويمكن أن نسقط ذلك كمثال على المسلم الذي يعيش في مجتمع غربي في وسلوكه وتصرفاته كدخوله مثلا مطعم فأول ماينتابه له هذا السؤال عن نوع اللحم المطبوخ في الأكل هل هو حلال أم حرام.

رغم بعده عن المجتمع الإسلامي لكن يبقى منتبها من تناول ما يحرمه الدين الإسلامي و هذا يعني أن الضوابط العرفية التي زرعت في لا شعوره عن طريق أسرته و مدرسته و مجتمعه تبقى مستيقظة كرقيب داخلي تنبهه من عدم الخروج عنها لان تنشئته الدينية تترسب في لا شعوره و تبقى تعيش معه طيلة حياته كما يمكننا أن نسرد مثال ثان يوضح فاعليه الضبط الباطني التي تمنع الفرد من الخروج عنها حتى لو كان بعيدا عن أعين المراقبة الاجتماعية مثل مدير شركة أو مؤسسة و لديه موظفه جميلة قد تسول له نفسه التحرش بها و الاعتداء على شرفها في مجتمع محافظ أو تقليدي، لكن ضوابطه الباطنية تحول دون إقدامه على هذا التصرف فالضوابط الباطنية إذن تمثل الحصانة الخلقية والدينية و الأدبية والاجتماعية،كما أن التذويد يعني جعل الشيء مندمجا نفسيا في منطقة اللاشعور أي جعله ذاتيا، فالمتذود الذي خضع للتشرب الباطني لا ينزلق في أعمال انحرافه بسبب خوفه من الوقوع في أيدي رجال القانون أو الخوف من الجزاء العقابي بل بسبب تنشئته العرفية السليمة التي أخذت مكانها في منطقة اللاشعور فأمست ضابطا باطنيا منبها وكابحا عند الإقدام على تصرف يخالف عليه العرف أو القانون عندئذ نسمي هذا الفرد متذودا لان الضوابط العرفية باتت جزءا من شخصيته تقوم بتوجيهه عندما يتصرف في حياته اليومية مع الآخرين و مع إيقاعات الحياة الاجتماعية21 ،وهذا لا يعني أنه خائن من رجال الشرطة أو العقوبة الجزائية بل من كلام الناس، ونقدهم عندئذ يقوم لا شعوره بتنبيهه لكي يلتزم بالمعايير الاجتماعية و عدم الخروج عنها وهو أن اللاشعور يكون متضمنا التذويد أي المعايير و القيم الاجتماعية المعروفة فيه منذ بدأت تنشئته أسريا و دينيا و مدرسيا و للتذكر فان جميع الأفراد و بدون استثناء تواجههم حالات إنحرافية و يمارسون البسيط منها إلا أنهم لا يستمرون في ممارستها و ذلك راجع إلى ما تذودوا به في تنشئتهم من معايير أدبية و دينية و خلقية التي تعمل على إيقاف الرغبات الجانحة عنها كأن يكذب الابن على والده لكن تكرار هذه الحالة تثير عنده الشعور بالإثم و الذنب و يخشى تكوين صورة سيئة عند الآخرين عليه و هذا يشوه صورته الاجتماعية عند الآخرين مع الإشارة إلى الأفراد الذين يضعف عندهم التذويد وهم الذين تتغلب عليهم المصلحة الذاتية.

أما الضغوط الخارجية فهي تمارس على الأفراد من خارجهم لكي يكونوا متماثلين أو متشابهين في سلوكهم و غالبا ما تكون هذه الضغوط على شكل عقوبات اجتماعية رسمية و عرفية فالمجتمع لديه آليات ضبطية سواء أكانت رسمية أو عرفية

تقوم بضبط سلوك كل من يريد الانحراف عن قواعده أو قوانينه وأعرافه و يكافئ كل من يتماثل معها و هذه الآليات ضبطية خارجية أي لم تنزل إلى قاع الذاتية الفردية [22] و لم تتذود و نستطيع القول بان الضوابط الاجتماعية الداخلية لا تلتقي بشكل مستمر مع الضوابط الاجتماعية الخارجية بل تحصل بينها اختلافات مما تسبب فجوة بينهما و ذلك بسبب تغير مواقف و اتجاهات الناس بشكل أسرع من تغير القوانين و المعايير و القيم السائدة[23].

6- نظريات الضبط الاجتماعي:

يمكن أن نقسم نظريات الضبط إلى جزئين أما الأول فيخص أهم نظريات الضبط الاجتماعي للعلماء الأوائل على غرار روس و سمنر أما الجزء الثاني فيتعلق بالنظريات المعاصرة على غرار تولكوت بارسونز و جيروفيتش،وسنحاول إعطاء لمحة عن كل نظرية بشيء من الاختصار حتى نلتزم بالشروط الشكلية للمداخلة.

أ- النظريات القديمة:

- نظرية روس(النظرية الطبيعية)أو تطور وسائل الضبط الاجتماعي[24]:

1. فكرة النظام الطبيعي:

تمثل هذه الفكرة جوهر نظرية روس الذي ذهب إلى أن هناك نظاما طبيعيا يتغلغل في كل الأفعال الإنسانية ويقوم على وراثة الإنسان لأربع غرائز طبيعية وهي:المشاركة أو التعاطف،الجماعية أو القابلية للاجتماع،الإحساس بالعدالة ،ورد الفعل الفرد ، وتمد هذه الغرائز الإنسان بنظام تكاملي كما تعمل على تدعيم العلاقات الاجتماعية على مستوى شخصي وودي وكلما تطور المجتمع زادت العلاقات غير الشخصية القائمة على التعاقد وذلك سبب ضعف الغرائز الاجتماعية للإنسان وسيطرة المصلحة الشخصية عليه ، وبالتالي فان المجتمع في هذه المرحلة الانتقالية مسؤول عن القيام بوظيفة هذه الغرائز الاجتماعية وهو يستطيع أن يقوم بتلك الوظيفة عن طريق آليات تضبط علاقات الفرد الذي يتميز بالأنانية بغيره من الأفراد[25].

2. التفرقة بين العوامل الأخلاقية والاجتماعية:

تنبثق نظرية روس من تفرقته بين نوعي العوامل التي تؤثر في الضبط الاجتماعي وهما : العوامل الأخلاقية والعوامل الاجتماعية[26] :

أ- العوامل الأخلاقية: تتمثل في الغرائز الطبيعية التي توجد في جميع الأفراد وهيا التعاطف الوجداني والقابلية للاجتماع والإحساس بالعدالة ورد الفعل الفردي حيث يرى روس أن التعاطف الوجداني ، أو كما سماه العاطفة الطبيعية وأن لم تكن العامل الرئيسي في بناء المجتمع ، إلا أنها تعتبر أساسا مهما في تكوين الأسرة وتدعيم العلاقات الاجتماعية بين أفرادها ، وتقود المجتمع في حالة النظام الاجتماعي والتوازن ، أما غريزة القابلية للاجتماع والتي كانت تدافع الناس في بداية الأمر إلى الإحساس بالحاجة إلى الاتصالات الاجتماعية ، فقد حل العقل الإنساني محلها وأصبح الناس يدركون أهمية الاجتماع بدل الشعور بالحاجة إليه فتكونت المنظمات والروابط الاجتماعية والمتعددة وعلى رأسها الدولة ، أما غريزة الأساس بالعدالة فهي تجعل الفرد يربط بين مصالحه واهتماماته ومصالح

واهتمامات الآخرين وبضرورة تحقيقها والغرائز الثلاث السابقة لا تكفي وحدها لخلق النظام وتدعيمه بل لا بد من غريزة أخرى وهي رد الفعل.

ويعبر عنه روس بمبدأ العين بالعين والسن بالسن ، إذ يمثل خاصية أخلاقية ، تميل إلى المساواة بين الناس عن طريق تدعيم الحقوق الطبيعية المتعادلة كما تؤيد مطالب الضعيف ضد سيطرة القوي ، كما هي الحال في إعادة الأخذ بالثار.

ب- العوامل الاجتماعية: إن الأسباب الداعية للعوامل الاجتماعية أو وسائل الضبط الاجتماعي فهي زيادة حجم السكان وظهور طوائف وعشائر جدية ، وضعف الغرائز الطبيعية وظهور الأنانية الفردية كلها ، وظهور الجماعات المتباينة في المجتمع اقتصاديا ، أو عنصريا ، أو طبقيا أو مهنيا... الخ مما أدى إلى تلاشي المجتمع التقليدي وظهور المجتمع الحديث الذي لا تستطيع الغرائز الطبيعية أن تقوم بعملية الضبط فيه وحدها والعوامل الاجتماعية أو وسائل الضبط الاجتماعي عند روس هي : الرأي العام والقانون ، المعتقد ، والإيحاء الاجتماعي ، والتعليم والعادات الجماعية والدين الاجتماعي ن والمثل العليا والفن والتنوير والقيم الاجتماعية.

3. نظرية سمنر: (الضوابط التلقائية):

اهتم سمنر في كتابه «الطرائق الشعبية» بدراسة مسائل الضبط الاجتماعي ، وخاصة ما يتعلق ببلورة الأنماط التقليدية، وفي ذلك يقول أن الطرائق الشعبية للمجتمع عبارة عن عادات المجتمع وأعرافه وطالما أنها محتفظة بفاعليتها فهي تحكم بالضرورة السلوك الاجتماعي وبالتالي تصبح ضرورية لنجاح الأجيال المتعاقبة،أما عن السنن الاجتماعية يرى أنها تتضمن الحكم الذي يوصل إلى الخير الاجتماعي ويمارس عملية القهر على الفرد لكي يلزمه بإتباعها وهو لا يرتبط بأية سلطة ومن ثم فإن الفكرة الأساسية عند سمنر تنصب على أن الصفة الرئيسية للواقع الاجتماعي تعرض نفسها بطريقة في تنظيم السلوك عن طريق العادات الشعبية إذ أنها تعمل على ضبط التفاعل الاجتماعي وهي ليست من خلق الإدارة الإنسانية، وللأعراف أهمية بالغة عند سمنر لأنها هي التي تخلق النظم والقوانين [27].

4. نظرية كولي(الضبط الذاتي):

كان موقف كولي من المجتمع ووحداته موقفا واقعيا خاصا حيث أصر على تأكيد عدم انقسام الكل الاجتماعي إلى أجزائه وذهب إلى أن الحياة الروحية وهي عنصر دائم في الحياة الاجتماعية تكشف عن ذاتها في كلمات مثل نحن والذات وفي هذا الصدد أكد كولي أهمية الرموز والأنماط والمستويات الجمعية والقيم والمثل التي تعتبر موجهات للعملية الاجتماعية،ولعملية التنظيم الاجتماعي ، وطالما أن تلك العملية الأخيرة تعتبر موجهة عن طريق القيم والمثل الاجتماعية فان الضابط الاجتماعي إذن هو تلك العملية المستمرة التي تكمن في الخلق الذاتي للمجتمع أي أنه ضبط ذاتي يقوم به المجتمع،فالمجتمع هو الذي يضبط وهو الذي ينضبط في الوقت نفسه وبناء على ذلك فالأفراد ليسوا منعزلين عن العقل الاجتماعي ، بل هم جزء منه والضبط الاجتماعي يفرض على الكل الاجتماعي وبواسطته وهو يظهر في المجتمعات الشاملة وفي المجتمعات الخاصة أيضا[28].

ج- النظريات الحديثة والمعاصرة:

5. نظرية تولكوت بارسونز(نظرية في الفعل الاجتماعي):

تنبثق نظرية بارسونز في الضبط الاجتماعي من نقطة مرجعية محددة وهي إطار الفعل الاجتماعي ولذلك لا يمكن فهم هذه النظرية إلا بالرجوع إلى نظرية الفعل الاجتماعي ، وتحدد المعالم الرئيسية في نظرية الفعل الاجتماعي على النحو التالي[34] :

- إن الأفعال التي يقوم بها الفاعل لا تحدد إلا عن طريق أهدافه
- إن الفعل غالبا ما يتضمن انتقاء الوسائل التي تحقق تلك الأهداف وبناء على ذلك فإنه يمكن التمييز بين الوسائل والأهداف.
- غالبا ما تتعدد الأهداف لدى الفاعل ولذلك فان الأفعال التي تتم طبقا لأحد الأهداف لا بد أن تؤثر في الأفعال التي تتم طبقا للأهداف الأخرى وأن تتأثر بها.
- إن تحقق الأهداف وانتقاء الوسائل كثيرا ما يتم من خلال مواقف تؤثر في مجال الفعل برمته.
- كثيرا ما يكون في ذهن الفاعل بعض الأفكار التي تتعلق بطبيعة أهدافه وبإمكانية تحقيقها.
- وإن الفعل لا يتأثر بالموقف فقط بل وبمعرفة الفعال وكيفية إدراكه لهذا الموقف أيضا.
- تكون عند الفاعل بعض الأفكار أو النماذج المعرفة التي تؤثر في إدراكه الانتقائي للموقف.
- توجد عند الفاعل بعض الأفكار أو نماذج المعرفة التي تثر في إدراكه للمواقف وفي اختياره للأهداف.
- تكون لدى الفاعل بعض المعايير والقيم التي تحكم اختياره للأهداف وتنظيمه لها في مخطط محدد للأولويات[29] .

وبناء على ذلك فان الفعل الذي يقوم به الفاعل يكون محكوما بعدة عوامل منها أفكاره ومشاعره وانطباعاته ومعاييره وقيمه ،هذه المعايير وتلك القيم لا تحكم أفعاله فقط ولكنها تحكم أفعال هؤلاء الأشخاص الذي يشتركون معه في الفعل ، وما يفعله الأشخاص الآخرون ،وتعتبر العلاقة المزدوجة بين الأنا والآخر ، والتي تعد الحاجة والإشباع أساسا لتكامل التوقعات ومعنى ذلك أن إنشاء حاجات الأنا أو تحقيق أهدافه يتوقف على إرادة الآخر في أن يفعل ما هو متوقع والعكس صحيح، أي أن مسايرة أو امتثال الأنا لتوقعات الآخر يعتبر شرطا لتحقيق هدف الأنا ومن ثم فإن مسايرة توقعات الآخر تعتبر وسيلة الأنا لتحقيق امتثال أو مسايرة الآخر ، وقد أطلق باسونزعلى هذه العلاقة الثابتة مصطلح نسق التفاعل الثابت ويحتاج هذا النسق إلى تدعيم مستمر وإلا ظهر الانحراف أو الميل إليه عن هذا النسق ولذلك فهناك ضرورة لإيجاد ميكانيزمات معينة لكي تحقق استمرار نسق التفاعل ويميز باسرنوز بين نمطين من الميكانيزمات ، النمط الأول هو التنشئة الاجتماعية وهي ميكانيزم لتكوين الدافعية نحو تحقيق توقعات الدور أما النمط الثاني فهو الضبط الاجتماعي وهو الميكانيزم الذي يعمل على تدعيم الدافعية نحو تحقيق كل توقعات الدور ويعتقد باسرنوز أن تلك الدافعية نحو تحقيق التوقعات ليست فطرية بل مكتسبة عن طريق التعلم وهذا هو دور عملية التنشئة الاجتماعية فهي تعلم الفرد ما يريد من الآخرين ، إلا أن عملية التنشئة الاجتماعية لا تكفي وحدها بل لا بد من دعمها بميكانيزم الضبط الاجتماعي ، طالما أن التنشئة الاجتماعية لا تقدرعلى مواجهة جميع الاتجاهات الانحرافة ، ولذا فالضبط الاجتماعي في نظر بارسنوز هو عملية دافعية تراجع الدوافع التي تنحرف عن تحقيق توقعات الدور ، وتبعا لذلك فهو يمثل عملية لإعادة التوازن[30].

6. نظرية جيروفيتش(نظرية التكامل الثقافي):

يرى جيروفيتش انه يجب أن تقوم بدراسة الضبط الاجتماعي بالنسبة لأشكال الواقع الاجتماعي المختلفة وكذلك أبعاده المختلفة، وهو يرى أن دارس الضبط الاجتماعي يجب عليه قبل أن يحاول التوصل إلى نظرية معينة في هذا الميدان أن يتبع مجموعة شروط ، نوجزها فيما يلي:

الشرط الأول : استبعاد ذلك الزعم الذي يرى أن الضبط الاجتماعي هو نتيجة لتطور المجتمع أو تقدمه ، وأنه لم يكن موجودا في المراحل المبكرة من تاريخ المجتمع الإنساني والواقع أنه من المستحيل أن نجد أو حتى نتخيل مجتمعا بدون وجود ضوابط اجتماعية فالأخلاق الدينية أو السحرية التي كانت تسود المجتمعات البدائية ليست أقل أهمية من الأخلاق الرشيدة في هذه الأيام وكانت تمثل عناصر مهمة في الأنماط المبكرة للضبط الاجتماعي.

الشرط الثاني : يتمثل في تخليص مشكلة الضبط الاجتماعي من كل ما يربطها بفكرة النظام والتقدم ، وأيضا من التصورات التي تتعلق بالأحكام القيمية فالضبط الاجتماعي ليس سندا للنظام ولا هو أداة للتقدم إنما هو جزء من الواقع الاجتماعي.

الشرط الثالث : يتمثل في التأكد على أنه يوجد بصورة حقيقية بين المجتمع والأفراد، وأنه على المجتمع والأفراد أن يلتقوا على المستوى نفسه من العمق لأن كليهما يتسم بسمات الآخر ، فإذا كانت هناك مظاهر فردية في العالم الخارجي يجب عليها أن تلتقي مع المظاهر الجمعية وتلتقي العادات الفردية مع العادات الجماعية.

الشرط الرابع : هو إدراك أن كل نمط من أنماط الاجتماعات الشاملة هو عبارة عن عالم صغير يتألف من الجماعات وأن كل جماعة خاصة هي أيضا عالم صغير يشتمل على الزمر الاجتماعية ، وهذه العوامل الاجتماعية الصغيرة تندرج بطرق عديدة حسب روابطها التاريخية الاجتماعية وبناء على هذا التصور فإن الضبط الاجتماعي يميز كل الأنماط الاجتماعية لاشتماله على مجتمعات شاملة وجماعات صغيرة لذلك فان هيئات الضبط الاجتماعي تختلف باختلاف الجماعات والمجتمعات، والحاجة إلى الضبط ليست قاصرة على المجتمعات الشاملة بل إنها تمتد إلى الجماعات الأخرى كالأسرة وغيرها.

الشرط الأخير : بالتحليل السوسيولوجي للضبط الاجتماعي نرى أن القيم والمثل والأفكار ترتبط ارتباطا وظيفيا بالحياة الاجتماعية ولا يمكن النظر إليها إلا في الأنماط الاجتماعية التي تعمل فيها، وفي ختام هذا التحليل النقدي يميز جريفتس بين صور الضبط وأنواعه وهيئاته وكذلك الدين ، والمعرفة والتربية والفن والأخلاق أنواعا للضبط الاجتماعي وهناك أربع صور أساسية يمكن أن يتخذها كل نوع من أنواع الضبط وهي:

1/ الضبط الاجتماعي المنظم ، الذي يمكن أن يكون أوتوقراطيا أو ديمقراطيا.

2/ الضبط الاجتماعي عن طريق الممارسات الثقافية والرموز (كالطقوس والتقاليد والعادات المستحدثة والرموز المتجددة).

3/ الضبط الاجتماعي التلقائي وهو يتم من خلال القيم والأفكار.

4/ الضبط الاجتماعي الأكثر تلقائية من خلال الجمعية المباشرة والخلق والتجديد.

ويرى جيريفتش أن إحدى الصور الأربع هذه يجب أن يقوم بدور مهم ومسيطر في مختلف أنماط المجتمعات والجماعات كل حسب أنماط العلاقات الاجتماعية السائدة فيه وخلاصة القول أن المجتمعات والجماعات والرمز الاجتماعية هي التي تنتج الأنساق الشاملة للضبط الاجتماعي هي في الوقت نفسه تحتاج إلى مثل هذه الأنساق وتنضبط عن طريقها وتكون

بمثابة مراكز ايجابية لتطبيقها ولذلك فان كل هيئة من هيئات الضبط الاجتماعي تعتبر قادرة مبدئيا على إنتاج وتطبيق أي نوع وصورة للضبط الاجتماعي ولكن الواقع يدلنا على أن الأنماط المختلفة من المجتمعات الشاملة والجماعات والرمز بما لديها من صور وأنواع للضبط تعتبر بمثابة أجزاء متكاملة من كل واحد[31] .

المحور الثاني:أساليب تفعيل القيم الاجتماعية لتحقيق الضبط الاجتماعي

سنتناول من خلال هذا المحور شكلا من أشكالا معينة من التنظيم الاجتماعي للسلوك، أي قواعد السلوك التي توجه الأفراد و تمارس عليهم قهرا في علاقاتهم ببقية أفراد المجتمع ،حيث يمكننا هنا أن نميز بين وسائل و أنماط الضبط الاجتماعي التي تمثل مجريات الضبط، فأهم العوامل أو الوسائل التي اتفق عليها جمهور العلماء الذين اهتموا بدراسة الضبط لاجتماعي و هي: التربية، الرأي العام، العرف، القانون، الدين، القيم الاجتماعية.

و ما يهمنا في هذه الورقة البحثية هو التعرض للقيم الاجتماعية باعتبارها من بين أهم أدوات ووسائل للضبط الاجتماعي،وتظهر أهمية القيم الاجتماعية في تنظيم المجتمع من خلال تنسيق سلوكهم اليومي حسب مقتضيات مصلحة المجتمع الذي يعيش فيه فضلا عن كونها تقوم بخدمة النظام الاجتماعي واستقراره في الحياة الاجتماعية ومنع زلزلتها،فإذا كانت الحرية تسيطر على القيم في مجتمع معين فان الأفراد يستطيعون اختيار شركاء حياتهم الزوجية أو التصويت في عملية الانتخابات لاختيار مرشحهم السياسي وتكون لهم بعض الحرية في اختيار أعمالهم وأشغالهم المهنية والحرفية[32].

وتكون القيم الاجتماعية مقبولة من قبل الأفراد لأنها مكتسبة من خلال الجماعة التي ينتمي إليها ويتفاعل معها لذلك نجده يرضى بها وبحكمها وعدالتها لذا تكون احد مفاصل الضبط الاجتماعي وتقوم القيم بتوحيد سلوك أفراد الجماعة وتعاقب الذين يخالفونها أو يخرجون عن تعاليمها،فإذا كانت القيم المستترة في دخيلة الفرد أو ضميره فانه يشعر بعد الارتياح والقلق عند مخالفته لها،وهذه المشاعر تستطيع تنظيم سلوكه بشكل يتناسب مع مجريات الحياة الاجتماعية ونواميسها[33].

كما أن للقيم أهميتها الكبرى في حياة المجتمعات والأفراد ، فهي التي تحدد معالم الإيديولوجية أو الفلسفة العامة للمجتمع،فالقيم تعد من المعالم المميزة للثقافات الفرعية داخل المجتمع الواحد ، كما تختلف القيم التي تنتشر بين المراهقين عن تلك التي بين الشباب والشيوخ ، فالقيم هي التي توجه سلوكات أبناء الثقافة الفرعية وأحكامهم فتحدد لهم ما هو مرغوب فيه وما هو مرغوب عنه ، بل تشكل الغايات المثلى التي يسعى أبناء هذه الثقافة إلى تحقيقها.

فالنظام الاجتماعي الذي تسمح قيمه المهنية بالانتقال من مستوى اقتصادي اجتماعي إلى مستوى آخر يختلف مثلا من ناحية أثره في التوجيه التربوي أو المهني عن النظام الذي يفرض على الأبناء العمل في مهن الآباء نفسها ، كما أن المجتمع الذي يشترط شروطا لا تتعلق بقدرات الفرد وميوله للالتحاق بعمل ما ، يؤثر في التوجيه المهني لأفراده وبناءا على النضرة الاجتماعية للعمل الفني أو الأكاديمي يتجه الأفراد إلى نوع التعليم المرغوب فيه من المجتمع بدرجة أكبر.

فالقيم المرتبطة بذات الفرد تشكل وجهة نظر للحياة وطريقته في التعامل الاجتماعي ، ومن ثم تحقيق التكيف النفسي كما أن القيم التي تحدد معايير الحلال والحرام ، وما هو مقبول أو مرفوض في المجتمع تشكل سلوك الفرد وتعامله الاجتماعي ، ما يؤثر في توافقه النفسي ويؤدي الصراع القيمي أو عدم اتساق القيم لدى الفرد إلى حدوث اضطرابات في الشخصية وسوء

التوافق الاجتماعي.

كما أن للقيم الدينية إسهامها العالي في شعور الفرد بالسعادة والرضا ، فالملتزمون دينيا يرتفع لديهم معنى الحياة ، أي شعور الفرد بالحب والسعادة والعلاقة الطبيعية مع الآخرين،[34] ،كماأن للقيم دور في تحقيق السعادة ، فالقيم المرتبطة بالتفاؤل تكون ذات علاقة إيجابية بالسعادة ،وكذلك ترتبط القيم التي تؤكد على التفاعل الاجتماعي البناء بالسعادة ارتباطا عاليا[35] .

كما تشكل القيم البناء المعياري داخل المجتمع فهو يسمو عن حقيقة الأفراد و يفرض عليهم الخضوع إليه فهو بالإجمال يعبر عن أفكار و رغبات الإنسان و يستمد قوته من القوى المعنوية في المجتمع التي تبنى عليها الحياة الاجتماعية ، و الشكل التالي يوضح البناء المعياري للمجتمع[36]:

1- تعريف القيم:

تعد القيم من المعالم المميزة للثقافات الفرعية داخل المجتمع الواحد ، فالقيم التي تسود بين سكان الريف تختلف عن القيم التي تسود بين سكان المجتمعات الحضرية ، كما تختلف القيم التي تنتشر بين المراهقين عن تلك التي بين الشباب والشيوخ ، فالقيم هي التي توجه سلوكات أبناء الثقافة الفرعية وأحكامهم فتحدد لهم ما هو مرغوب فيه وما هو مرغوب عنه ، بل تشكل الغايات المثلى التي يسعى أبناء هذه الثقافة إلى تحقيقها.

وتعرف القيم لغة : بأنها جمع قيمة73 وهي مشتقة من الفعل الثلاثي قوم،وكما يقال في الصرف لفظ القيم اسم هيئة من قام يقوم واصله قومه بالواو،سكنت الواووكسر ما قبلها فقلبت ياء لمناسبة الكسرة ،ويقول ابن منظور :والقيمة ثمن الشيء بالتقويم ،وسمي الثمن قيمة لأنه يقوم مقام الشيء وقومته عدلته ،وتقوم الشيء،تعدل واستوى وتبينت قيمته ،وقيمة الشيء ،قدره وقيمة المتاع ثمنه ومن الإنسان طوله، ويقال ماله قيمة إذا لم يدم على الشيء ولم يثبت لذا يعبر بالإقامة على الدوام [38].

أما اصطلاحا:فقد استخدم لفظ القيمة كمصطلح في السوسيولوجيا ، غير أنه استخدم مبكرا من طرف علماء الاقتصاد ، أما كمفهوم في العلوم الاجتماعية فقد بدأ مع توماس و زنانيكي في كتابهما » الفلاح البولندي في أوربا و أمريكا » حيث كانا أول من استخدم لفظ القيمة ، و قد استخدم علماء اجتماع آخرون ألفاظا مشابهة له كالتصور الجمعي والعرف للإشارة إلى الجوانب الثقافية[39].

و كلمة القيمة يمكن أن تعرف بأنها الشئ المرغوب فيه من طرف الفرد أو الجماعة الاجتماعية و موضوع الرغبة يمكن أن يكون موضوعا ماديا أو علاقة اجتماعية أو أفكار، أي بصفة عامة كل شئ يتطلبه و يرغب فيه المجتمع ، ولقد استخدم المصطلح ليشير إلى بعض المعايير أو المقاييس التي تستمر من خلال الزمن حيث يستخدمها الناس لينظموا رغباتهم المتنوعة و لذلك نقول لطالما أن الناس يصنعون الأشياء و الأفعال و الأفكار طبقا لمقياس المسموح به و المرفوض فإن هذا يشير إلى أن هؤلاء الناس يستجيبون للنسق القيمي[40].

و من العلماء الذين تطرقوا إلى تعريف القيمة نجد كل من » كلاهون » و » بارسونز » و غيرهم ، ف » كلاهون » يعرفها

بأنها: » تصور واضح يميز به الفرد أو الجماعة و يحدد المرغوب فيه بحيث يسمح لنا بالاختيار بين الأساليب المتغيرة للسلوك و الوسائل و الأهداف الخاصة بالفعل » ، أما » بارسونز » و من خلال كتابه » النسق الاجتماعي القيمي » فإنه يرى بأنها » : عناصر مشتقة من النسق الرمزي المشترك و تعتبر معيارا أو مستوى للاختيار بين بدائل التوجيه التي توجد في الموقف فكأن القيم هنا تمثل معايير عامة و أساسية يشارك فيها أعضاء المجتمع و تساهم في تحقيق التكامل و تنظيم و أنشطة الأعضاء[41].

وعليه فالتعريف الشامل للقيمة هو :أنها صفة يكتسبها شيء أو موضوع ما في سياق تفاعل الإنسان مع هذا الشيء أو الموضوع أو هي لفض نطلقه ليدل على عملية تقويم يقوم بها الإنسان وتنتهي بإصدار حكم على شيء أو موضوع أو موقف ما ، أو هي القرار الذي يصدره الإنسان لأمر ما بناءا على دستور من المبادئ أو المعايير ويلاحظ على هذا التعريف أنه تعريف إجرائي أي قابل للملاحظة فهو صفة ملحوظة أو كلمة ننطق بها أو حكم يتخذه الفرد أو قراريصدره ويتضمن التعريف أن القيمة معيارية الطابع لأنها تقوم على أساس دستور من المبادئ أو المعايير[42].

و تنقسم القيم الاجتماعية حسب الباحثين و المتخصصين إلى قسمين على أساس المنبع و على أساس الإلزام، فحسب مصدرها تنقسم إلى قيم دينية و أخلاقية و قانونية أما من حيث إلزامها فتنقسم إلى قيم الإلزامية و تفضيلية و مثالية[43] .

2- مكونات القيم: تتكون من ثلاث مكونات رئيسية لا ينفصل مكون عن الآخر وهي:

- المكون المعرفي :و يقصد به ما لدى الفرد من معارف ومعلومات حول بحث أو موضوع معين ويشمل المكون المعرفي الطريقة والوجهة الصحيحة لحامل القيمة للسلوك المرغوب إضافة إلى الطرق المثلى للوصول إلى النتائج المرغوبة.
- المكون الوجداني :و هو يعكس التعلق بالقيمة والاعتزاز بها من خلال ارتباطه بمعيار التقدير ويتضمن كل ما يولد مشاعر الوجدانية والانفعال لدى الفرد اتجاه القيمة من حب وكراهية والشعور بالسعادة وغيرها .
- المكون السلوكي :يشير إلى الأسلوب الذي يجب أن يسلكه الفرد اتجاه موضوع معين ويشمل الممارسة الفعلية للقيمة أو تركها بصورة دائمة في مختلف الأوضاع السانحة.

3- طرق إكتساب القيم[44]: بما أن القيم تكتسب فان التعلم والتعليم هما الطريق لتحقيق ذلك ، ويتم بعدة وسائل سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة:

- القدوة : فالوالد قدوة لأبنائه والمعلم قدوة لتلاميذه ورئيس العمل قدوة لموظفيه وكلما كانت القدوة صادقة في سلوكها متسقة في أقوالها وأفعالها ، متشابهة في ثقافتها مع الآخرين ، ومتسمة بالصدقية والثقة ، كلما ساعد ذلك في انتقال القيم وإكسابها للآخرين.
- تقديم الحقائق الموضوعية التي تتناسب في مستواها وطريقة تقديمها للآخرين،فالحقائق تزيد المتلقي فهما ومعرفة ومن ثم وعيا واقتناعا بموضوع القيمة وقدرة على تفسيره وتؤدي الحقائق المدعمة بالأمثلة إلى تغير الجانب الوجداني ، ما ييسر قبول القيمة والعمل بها.
- ربط التصرف بالنتيجة أو السلوك بالآثار المترتبة عليه فأسلوب الوعظ لتعليم القيم لايأتي النتائج المرجوة منه في ذاته، ولكن إذا تدعم الوعظ مع ربط التصرف أو السلوك بالنتائج المترتبة عليه ساعد ذلك على اكتساب القيم وزيادة

تقبلها.

- استخدام المناقشات الجماعية ييسر تبني القيم ، لأن المناقشة تتضمن جانبا معرفيا ، كما تتضمن إيجابية ومشاركة الأفراد في إتخاذ القرار ، ما ييسر تبنيهم للقيم ودفاعهم عنها ، لذلك تتضمن المناقشات ممارسة الجماعة للضغوط على أعضائها المخالفين للقيمة ، حتى ينصاعوا لما اتفقوا عليه.

- يؤدي التعلم المباشر للقيم دوره الكبير في إكسابها ومن أمثلة ذلك تدريس الدين والأخلاق بالمدارس ، وتنفيذ المشروعات المرتبطة بالقيم) مثل العطف على الفقراء والمحتاجين ، زيارة المرضى... إلخ

- يساعد التقييم والنقد الذاتي لسلوك الفرد في فهمه لقيمه وآثارها في التعامل مع الآخرين وفي تحقيقه لأهدافه.

4- مصادر القيم[45]:

لقد ظلت قضية أصل القيم و مصدرها مثارة نقاش الفلاسفة و العلماء على حد سواء، و هو ما جعلهم يذهبون إلى آراء أربعة و هي:

الرأي الأول:

و هو رأي الاتجاه الفردي الذين يربطون القيم بالإنسان ، و ينسبون أصلها إلى الطبيعة البشرية ، و بالذات إلى التكوين النفسي للفرد ، فالفرد هو الذي يعطي القيم للأشياء و الأفعال ، والتقويم عندهم عملية نفسية باطنية تخلع القيم على الأفعال و الأشياء الخارجية ومن أنصار هذا الرأي البراجماتيين و الوجوديين و أصحاب مدرسة التحليل النفسي، وهذا يعني أن هذه الفلسفة للقيم تفترض أن القيمة تعتمد على الاختيار الحر و الرغبة الذاتية للأفراد و هنا ينتفي معنى الالتزام ، فلا معيار و لا قيمة إلا بما تحكم به الرغبة و يبعث عليه وجدان اللذة و الألم ، و هذا من شأنه أن يلقي بالقيم فريسة للتغيير، فتفقد المسؤولية معناها ، و يحتجب المثل الأعلى وراء ضباب كثيف من تذبذب الرغبات و الميول فهناك اعتقاد للكثيرين في أنهم هم خلقوا القيم مما أدى و يؤدي إلى التدافع و النزاع الذي تعيشه البشرية .

الرأي الثاني:

و هو رأي أصحاب الاتجاه الجماعي الذي يقول بأن مصدر القيم هو المجتمع ، و يرد أصحابه القيم إلى العقل الجمعي ، فالمجتمع في نظرهم هو أصل القيم و مصدر الإلزام،فالتقويم عند أصحاب هذا الرأي إذن عملية الاجتماعية خارجة عن ذوات الأفراد ، و صادرة عن المجتمع تخلع القيم عن الأفعال و الأشياء الخارجية بمقتضى العقل الجمعي و الإرادة الجمعية التي تعلو على الأفراد و ذواتهم و من أنصار هذا الرأي دوركايم وماركس.

الرأي الثالث:

و هناك من رد مصادر القيم إلى الأشياء و الأفعال في ذاتها، فالقيمة عند أصحاب هذا الرأي تستغني عن التقويم الإنساني لأن لها الوجود بدونه ، فأصل القيم عند أصحاب هذا الرأي إذن يعود إلى طبيعة الأشياء و الأفعال ذاتها و الإنسان يكتشف هذه القيم و يهتدي إليها بعقله نظرا لجاذبيتها و قدرتها على التأثير في رغباته، و هذا يعني أن هذه الفلسفة للقيم تفترض أن القيمة لها وجود مستقل عن أي شيء خارج عنها، فهي تتمتع بالاستقلال التام الذي يتصف به الشيء أو الفعل

المتصف بها، ومن أنصار هذا الرأي أرسطو، و لوي ماينار.

الرأي الرابع:

هذا الرأي يرجع القيم في مصدرها إلى قوة خارجية عن الإنسان و المجتمع ، فالقيم تعلو فوق الإنسان و قدراته ، وأن الأشياء لا تقوم بذاتها و لا تخلق نفسها بل الله خالقها و مقومها، فهو الذي يعطي قيمة الأشياء و الأفعال،فالقيم لا بد أن تكون عامة و ثابتة و مطلقة و كلية، بحيث تنطبق على جميع الناس دون استثناء ولا تخضع لإرادتهم وأهوائهم الفردية و الجماعية على السواء ، و هذا لا يمكن أن يتم إلا إذا سلمنا بوجود الله الخالق.

الخاتمة:

من خلال ما سبق نشير إلى أن موضوع الضبط الاجتماعي يبقى حاضرا في الدراسات السوسيولوجية في مختلف أقطار المعمورة وليست الجزائر بمعزل عنها فقد مرت عدة إصلاحات في بلدنا الجزائر في مختلف القطاعات حتى تنسجم مع متطلبات العصر ومقتضيات العولمة، غير أن كل ذلك لابد أن يكون في سياق ما يحفظ البناء الاجتماعي للدولة ويربط أفراده بالثوابت التي شبوا عليها، ومختلف القيم الاجتماعية المغروسة فيهم والمرتبطة بعاداتهم وتقاليدهم وأصولهم ،مع مراعاة بالضرورة دينهم الحنيف الذي يشكل الهوية والمرجعية الأساسية لهم،و عليه فان الضبط الاجتماعي أهم وظيفة تبقي على البناء الاجتماعي والأسري للمجتمع من خلال أشكال القوى ذات التأثير التي تعمل على تدعيم التماسك الاجتماعي وضبط سلوك أفراده ،ولعل تحقيق الضبط الاجتماعي يتم من خلال أشكاله المختلفة التي تتباين انعكاساتها بحسب نوع الأدوات والأساليب المستخدمة ويتوقف تحديد هذا الانعكاس على عدة عوامل ومتغيرات حاولنا أن نركز في هذه الورقة البحثية على أحد أهم هذه العوامل والمتعلقة بالقيم الاجتماعية كونها تلعب دورا كبيرا في تحقيق الضبط الاجتماعي وكذا التنشئة الاجتماعية للأفراد داخل المجتمع.

المراجع والهوامش:

1- فوزية دياب:القيم والعادات الاجتماعية،بحث ميداني لبعض العادات الاجتماعية،القاهرة،دار الكتاب العربي،1966،ص01

2- نادية حليم سفيان:القيم الاجتماعية وعلاقتها بالاتجاه نحو تنظيم النسل،كلية الآداب،جامعة عين شمس،القاهرة،1970،ص72

3- كمال التابعي:مقدمة في علم الاجتماع الريفي،الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش م م،القاهرة،مصر، ط1،2007،ص ص 15،16

4- حسين عبد الحميد رشوان:علم الاجتماع الريفي ،مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية ،2005،ص66

5- محمد الفاروق العادلي:الاتجاهات المعاصرة في الأنتروبولوجيا الاجتماعية،مج10،العدد الثاني،مايو 1973،ص233

6- صلاح الدين شروخ:علم الاجتماع التربوي،دار العلوم للنشر والتوزيع،عنابة،2005،ص99

7- أمال عبد الحميد وآخرون:الانحراف والضبط الاجتماعي،الإسكندرية،دار المعرفة الجامعية،ط1،2000،ص10

8- غريب السيد احمد:علم الاجتماع ودراسة المشكلات الاجتماعية،دار المعرفة الجامعية،1997،ص160

9- معن خليل العمر : الضبط الاجتماعي، دار الشروق للنشر والتوزيع، . 2006 عمان-الأردن، ص.ص29.28

10- عدلي السمري:الثابت والمتغير في آليات الضبط الاجتماعي،الإسكندرية،دار المعرفة الجامعية،ط2003،1،ص14

11- عدلي السمري: المرجع السابق ،ص13

12- صبحي محمد قنوص:دراسات في علم الاجتماع،دار النهضة العربية للطباعة والنشر،ط2000،1،ص305

13- معن خليل العمر عدلي السمري:الثابت و المتغير في آليات الضبط الاجتماعي، دار المعرفة ط1 2003 ،مصر،القاهرة، ص.ص29.28

14- عبد العزيز فكرة:أساليب الضبط في المؤسسة التربوية بين القواعد القانونية والقيم الاجتماعية،رسالة ماجيستير،جامعة الحاج لخضر باتنة،2010-2009،ص20

15- محمد عاطف غيث،قاموس علم الاجتماع،القاهرة،الهيئة المصرية العامة للكتاب،1979، ص ص 419، 420

16- محمد عاطف غيث:المرجع السابق،ص419

17- أحمد ابو زيد:البناء الاجتماعي ،مدخل لدراسة المجتمع،مصر،الهيئة المصرية العامة للكتاب،2002،ط2،ص42

18- نبيل السمالوطي:البناء النظري لعلم الاجتماع،الإسكندرية،دار الكتب الجامعية،1974،ص ص 306،307

19- عبد العزيز فكرة:مرجع سابق،ص ص27-25

20- معن خليل العمر: المرجع السابق ، ص48

21- معن خليل العمر: المرجع السابق ، ص50

22- معن خليل العمر: المرجع السابق ،ص ص51،50

23- عبد الله الرشدان: المرجع السابق ص210 .

24- سامية محمد جابر،.حسن محمد حسن: علم الاجتماع القانوني، دارالمعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية 2003 ،ص 75

25- سامية محمد جابر:القانون والضوابط الاجتماعية،مدخل علم الاجتماع إلى فهم التوازن في المجتمع،الإسكندرية،دار المعرفة الجامعية،1997، ص23

26- سامية محمد جابر، د.حسن محمد حسن: المرجع السابق،ص76 .

27- عبد العزيز فكرة:مرجع سابق،ص 33

28- عبد العزيز فكرة:مرجع سابق،ص34

29- عبد الله الرشدان: المرجع السابق، ص210 .

30- عبد العزيز فكرة:مرجع سابق،ص36

31- عبد الله الرشدان: المرجع السابق، ص214 .

32- معن خليل العمر:البناء الاجتماعي أنساقه وتنظيماته،عمان ،الأردن،دار الشروق للنشر والتوزيع،ط1999،1،ص19

33- معين خليل العمر:المرجع السابق،ص120

34- جمال مختار حمزة: القيمة التعليمية للأستاذ وعلاقاتها بغياب الآباء للعمل بالخارج، رسالة ماجستير غير منشورة كلية التربية .جامعة عين شمس1989 ،ص ص 23،25

35- جمال مختار حمزة: مرجع سابق ،ص88

36- محمد أحمد محمد البيومي :علم اجتماع القيم،دار المعارف الجامعية،مصر،2004،ص501

37- الفيروزآبادي: القاموس المحيط، مج4 ، دار الفكر، بيروت، ص168

38- مساعد بن عبد الله المحي :القيم في المسلسلات التلفازية،دار العاصمة،السعودية،1994،ص 96

39- محمد أحمد محمد البيومي: علم اجتماع القيم ، دار المعارف الجامعية ، مصر ، 4002 ، ص105

40- محمد أحمد محمد البيومي:،مرجع سابق، ص501

41- معمر داود: مدخل إلى علم الاجتماع ، دار الطليطلة ، الجزائر ، ط 7،0070 ، ص9

42- السيد محمود العيد عثمان: القيم الدينية لدى طلاب جامع الأزهر وبعض الجامعات الأخرى ،رسالة دكتوراه كلية-جامع الأزهر1981 ،ص ص 35.34

43- عدمان رقية : المقاولون الجزائريون بين القيم الاجتماعية و الروح الاقتصادية ، أطروحة دكتوراه ، قسم علم .الاجتماع ، جامعة الجزائر ،2014 ،ص112

44- عبد العزيز فكرة:مرجع سابق،ص85

45- عادل غزالي :أثر القيم الاجتماعية على التنظيم الصناعي الجزائري،مذكرة ماجيستير،قسم علم الاجتماع،جامعة الإخوة منتوري قسنطينة،2006/2007،ص ص 38 ،39